

حيثيات الفهم الصميم لاستنباط الحكمة من القرآن الكريم وفقه الواقع.

بقلم الدكتور: عبد الروؤف كركار.
إمام أستاذ.

تمهيد:

بعلة جامعة في الأحوال الإنسانية والمنتية في روايات الأثروهي الاشتراك في صورة الحكمة ولكن بالنظر الدقيق ليست آلية ظرفية (مرحلة الوحي)، بل صورة صالحة بالقياس الزمني الممدود في آفاق التلقي حيث لا بد أن تخضع الحكمة القرآنية إلى قواعد دقيقة تقوم على أسس علمية وضوابط شرعية متينة، وثبتت الدراسة ذات المنهج النقدي الحديثي والموضوعي بأن العلل التي جاءت مرافقة لعملية التفسير، لا تخلو كونها تحمل سمة من السمات التي ذكرتها، أما أثر هذه العملية فينتجه في الغالب إلى توظيفها داخل المنظومة التشريعية والأخلاقية (مواظظ/ تركية/...)، دون إدراجها داخل المنظومة التي تؤسس لعملية فهم القرآن وتأتي هذه الورقة البحثية لتكشف الجوانب الخفية في عملية التفسير

لقد أصبحت الدراسات القرآنية الحديثة تتطلب التحري الشديد عن مقاصد وحكم الآيات القرآنية الكريمة باعتبارها سبيلا مأمونا للوصول إلى الحكمة القرآنية في التركيب والإفراد، وكما كانت أداة من أدوات البحث التفسيري فهي مطلوبة بالطريقة نفسها التي يستخدم بها المنهج في علوم القرآن (الناسخ والمنسوخ/ أسباب النزول/...)، بل ومالت طائفة من الناس⁽¹⁾ إلى أن النص نفسه والسياق العام والخاص والحكمة التابعة لنظم السياق الداخلي والخارجي هو التصور الأساس في علم الدلالة لتفسير كلام الله المتطلب لمجموعة من العلاقات، وتكون العلاقات بهذه السمات عبارة عن تداخل الروايات

وعصرهم ومدى توفيقهم لاستنطاق نصوصه وإسقاطها على المستجدات العلمية والكونية والدينية منها والفكري والسياق الاجتماعي، التي انكشفت لهم معانيها أكثر من غيرهم، وهذه هي الحكمة المتولدة من عناصر الفهم الصحيح.

والمراد من فوارق فهم النص: ليس مدى تحكم المفسر في قواعد التفسير التي هي أساس الفهم، مثل معرفة أساليب القرآن التعبيرية وغاياته البيانية، وأوجه القراءات والعلم بالروايات... فهذه أساسيات يضطر إليها كل مفسر وليس كل متدبر لأن التدبر عملية ذهنية يكلف بها الخلق جميعاً قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الْقُرْآنُ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا] [سورة محمد: 25] بخلاف المقاصد الشرعية بوسائل التفهم والتفسير واستنباط المعاني المقترنة بحيثية الحكمة والتبصر فلا يصلح لها إلا الراسخون في العلم، قلت وإنما مقصودي في هذا المقام: أن الغرض منه تنزيل الواقع كبعد أفقي يمتد من هذه القواعد وينتهي بإخراج الصورة الصالحة من القرآن ليوائم عصر المخاطبين والقدرة على إبراز

وتوضيح الأسس التي تبنى عليها الحكمة من طريق فهم النص العظيم وإدراج الواقع في هذا الفهم.

يقول الزركشي: (القرآن كله لم ينزله منزله تعالى إلا ليفهمه ويُعلم ويفهم، لذلك خاطب به أولى الألباب الذين يعقلون، والذين يعلمون، والذين يفقهون، والذين يتفكرون)⁽²⁾

عندما نطلق مصطلح الواقع فإننا لا بد أن نحدد أجزاءه وحقيقته فنقول: المقصود بالواقع هو العناصر الوقتية والمحلية، والعناصر الفكرية؛ الحالة العلمية، والحالة الأدبية في جميع الأزمان، والمراد هنا أيضاً بيان ما أراد القرآن إصلاحه من سلوك العرب وله غرض موصول بموجبات ودواعي نزوله بلغة العرب دون غيرهم والحكم على تصرفاتهم والحكم بأحكامهم قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد، 38]، وليس إطلاق مفهوم الواقع لرصد الحدث التاريخي وإنما المراد إمكانية تكيف المخاطبين في كل عصر ومصر مع نصوص القرآن العظيم، وفهمهم له على ما أوتوا من معطى خاص من بيئتهم

الأولون موازيا بين أقوالهم وإظهار جانب الصواب من جهة قصدهم لا من جهة أن هذا المعنى هو الغاية من الآية ونبرر لهذا الكلام بوجود اتجاهات كثيرة وتفسيرات عدة؛ فقهية، ولغوية، وأثرية، وبلاغية، بل وحتى سياسية واجتماعية إصلاحية، وهناك تفسير علمي، وتفسير إشاري... وعلى تقدير صحة الاتجاهات جميعا-ما خلا منها الغلو وغرض المفسر الذاتي- فإن القرآن يثبت وجود قدرته على توليد المفاهيم الجديدة والمتجددة من النص الواحد للمفسر الجاد اعتمادا على لوازم القواعد التفسيرية التي لا بد منها وتقوم بدورها على أساس البحث عن الحكمة والتبصر في صرف الآية إلى المعنى المطابق وعندما تظهر أهمية الواقع في التفسير فإنني لا أعني التحيز المطلق للاتجاه الواقعي الذي يستند إلى أسس ومولدات له، لكن على أن تكون الأسس الواقعية منطلقا لاتحادها مع المناهج الأخرى في إطار الاتجاه التوليقي المختار الذي يرجع أساسه إلى توظيف المناهج جميعا بشكل منطقي ويجمع آراء كل أقوال الاتجاهات دون إهمالها خشية أن تكون موافقة للحق.

صلاحيته من وجوه الحكمة الموجودة فيه، مهما نما الوعي لدى الناس أوبرعوا في علومهم أو حصل لهم أمر لم يكن فيمن كان قبلهم ومن عجائب القرآن أن الناس كلما وصلوا إلى ذلك كلما كانت حاجتهم للقرآن أكثر وكلما ظهرت منه معجزة الايفاء بحاجات البشر.

وفي إطار تقييم المسيرة التفسيرية من جانب الحكمة، والبحث عن توافقات منطقية بينها وبين الواقع ينبثق هذا البحث عن إشكالية ترمي حدودها إلى واقعية القرآن وهل يمكن أن يرتبط بالحكمة كما ارتبطت به أرضية التنزيل؟ وعند الوصول إلى الإمكانية ما هي آليات تطبيقها وما هي المعايير التفسيرية لاتباعها؟

المبحث الأول:

علاقة الواقع والحكمة بفوارق

فهم النص.

إن عملية التفسير تجعل اختلاف فهم العلماء يجري على مكانة كل منهم وتلبسه تلبسا كاملا بواقع التنزيل وواقعه وتأثره به، ومن جهة إلمامه بجوامع تحقيقات المسائل التفسيرية تحقيقا يجمع ما قاله

لإصلاح ومتابعة واقع المسلمين ومواكبة المستجدات الحاصلة والتي تقتضيها طبيعة المواجهة وليونة الشرع بأحكام التدرج وغيرها كالنسخ، فإن هذا المثال يصلح للاحتجاج والترجيح لكل زمن بما أودع الله في كلامه من حجج وبراهين وقدرة على الوفاء بحاجة البشر والساعة التي يخاطب فيها كل أناس في كل عصر، كما يجب مراعاة جهة دوام ظهور المعارضة له إلى يوم القيامة، ومقصودي أن نزول القرآن على مكث للتثبيت والتقويم لمسار الدعوة وغير ذلك، ليس خاصا بزمن الوحي من جهة إعجاز القرآن وخصائصه، ونزوله شيئا فشيئا ودفعة دفعة يعني ذلك نزول معاني جديدة ومستجدة توافق الحالة التي نزل فيها، وعلى ذلك فإن النمط المعرفي الذي تقوم عليه هذه الحقيقة هو سلوك منهج دراسة وتحليل لطبيعة نص الخطاب وحكمته وواقع الخطاب وصفته، وتدبر كامل لأوجه العلاقة بينهما، والسعي للبحث عن المفاهيم المستجدة في القرآن التي تعالج الواقع وتعطيه العلاج دفعة دفعة وبقدر يستوفي الحاجة كما نزل

المطلب الأول: دلالة الحكمة كبعد واقعي وأثرها الدلالي في ترجيح أوجه على أوجه في المعنى

الفرع الأول: الحكمة من نزول القرآن منجما

لقد نزل القرآن العظيم مفرقا في الزمان على الأحداث مسائرا وقائع الدعوة، ولقد لفت القرآن نفسه وجه الحكمة من إنزاله نجوما، إذ في ذلك تثبيت فؤاد الرسول الأكرم، والرد على الخصوم بالحق وأحسن تفسير، وتسهيل حفظه والعمل به للناس، والتلطف بالعباد عند تلقيم الأحكام الربانية تدرجا في الأوامر والنواهي، ولكن هل هذه الصفة في النزول خاصة لزمن الوحي بمعنى هل تتضمن أوجه حكمة ترجيحية وغيرها بعد تمام عصر التنزيل؟

ولما كانت صفة نزول القرآن العظيم منجما على أغراض الدعوة في زمن محصور بوقت الوحي، لا ينافي ظهور الخصائص الربانية الشرعية والإعجازية في الحكمة وفي كل زمن بعد زمن الوحي، بمعنى: إذا تقرر نزول القرآن على مكث

بالقرآن وإحياء أوجه التبصر والعلّة فيه وإنشاء رهبته في قلوبهم، وعلى هذا يمكن افتراض علاقات بين النص وبين المخاطبين وفهم دواعي نزول نصوص بالاستجابة للمتلقى.

وعدول المفسر عن هذا السبيل ينبئ عن عجزه في استخراج درر القرآن وكنوز معانيه، وراح يقتل روح القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ...﴾ [الشورى: 49]، والروح: القرآن، كما قال ابن كثير⁽³⁾ ولا يوصف بهذا الوصف إلا إذا كان عدمه وذهابه من حياة الناس هلاك للمجتمع وذهاب النفس إلى كل مهلكة دون نجاتها بالقرآن كما أن الروح إذا فارقت الجسد مات ولا ينتفع بعظمه ولحمه إلا من حيث إنه يسمى إنسانا فحسب، وهو معنى قول السلف في وصف القرآن (إنه لا تنقضي عجائبه)⁽⁴⁾ أليس العجائب هي المعجزات والحكم واللطائف والعلوم النافعة التي لا تنقضي.

وكذلك يُعدُّ لاغيا من حيث مخالفته لمقاصد القرآن ووجوب سلوك الترتيبات الاجتهادية في النظر والاستنباط على

أول مرة، ففي القسم القرآني مثلاً تنقسم أحوال المخاطبين وفق ما يلي: يأتي الخبر مقرونا بالقسم الصريح لأحد أمرين:

- الأول: أن يكون المخاطب بحالة تحتاج إلى تأكيد، إما منكر للخبر، أو شاك فيه، أو هو بمنزلة نفسية تحتاج إلى عبارة تحبب وتطيب، أو تسلية أو تكريم....

- الثاني: أن يكون المخاطب بحاجة إلى لفت نظر إلى مواقع الأدلة التي تهديه لوازمها إلى التصديق بالمضمون الخبيري المقسم عليه.

ومن ثمة يكون الترجيح لاختيار المنهج في التفسير الذي يشفي أدواء الأفكار الطارئة في كل عصر، وكل تفسير لا يعتمد صاحبه هذا المنهج، ويسلك سبيل التعالي على الواقع باستخدام المنهج الصالح في نفسه غير الصالح لواقعه زمن التفسير يعدُّ لاغيا لا من حيث صلاحيته في نفسه ولكن من حيث عدم صلاحيته لأنه يخفي الحكمة في توظيف المنهات الخارجية التي تجعل الناس يرتبطون بالمعاني المتولدة أقوى من ارتباطهم بالمعاني المقررة، ولا يخفى ما لهذا المنهج من فضائل إعادة تجديد علاقة الناس

الغوص بالفكر إلى قرار معانيه»⁽⁵⁾.

وحكمة القرآن أنه يخاطب الناس على مهل بمعنى ينزل على قدر ما يحتاج الناس فس زمن الدعوة.

ومن طرائق مسابته للوقائع تحري تتبع تاريخ النزول فهو لا يعين على الفهم فحسب بل يظهر آلية ترجيحية لمعنى على معنى والقول الذي يتفق مع تاريخ نزول الآية هو المقدم، ولا بد من إثبات تاريخ نزول الآية والسبيل إليه إما أن يجمع العلماء وينصون على ذلك، أو بصحيح ما يروى من الآثار. وقد ذكر هذه القاعدة ورجح بها: ابن جرير⁽⁶⁾ وابن عطية⁽⁷⁾، والقرطبي⁽⁸⁾ وغيرهم.

حيث فسّر بعضهم الإثم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 31] بأنها الخمر واحتج بقول الشاعر: «شربت الإثم حتى طار عقلي»، قال ابن عطية: «وهذا قول مردود لأن هذه السورة مكية، ولم تُعن الشريعة بتحريم الخمر إلا بالمدينة بعد أحد، وبيت الشعر يقال إنه مصنوع»⁽⁹⁾.

حسب طريقة نزوله مسابرة للواقع، وعلى حسب ما يتولد من معارضة له في كل حين كما عورض في زمن التنزيل، وطلب الاستهداء به من ضلالات مستحدثة قال تعالى: ﴿وَجَهْدَهُمْ فِي جِهَادٍ كَبِيرٍ﴾ [الفرقان، 52]، وقوله تعالى بالضمير الحاضر: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء، 82]، بدل زمن الماضي (ونزلنا من القرآن)، تصرّح للناس بتجدد روح القرآن وفعاليته في العملية الإصلاحية الأنية والمرحلية، «فلا تزال معانيه تنهض العبد إلى ربه بالوعد الجميل، وتحذره وتخوفه بوعيده من العذاب الوبيل، وتهديه في ظلم الآراء والمذاهب إلى سواء السبيل، وتصده عن اقتحام طرق البدع والأضاليل، وتبصره بحدود الحلال والحرام وتوقفه عليها؛ لئلا يتعدها فيقع في العناء الطويل، وتناديه كلما فترت عزماته: تقدّم الركب، وفاتك الدليل، فاللحاق اللحاق، والرحيل الرحيل... وفي تأمل القرآن وتدبره وتفهمه أضعاف أضعاف ما ذكر من الحكم والفوائد، وبالجملة فهو أعظم الكنوز طلسمه

الفرع الثاني: مراعاة الحكمة من واقع الخطاب وتنجيم القرآن.

إن مراعاة الترجيح من واقع الخطاب يبدو من ظاهره عدولا عن النص وخروجا عن سياقه وتركيبه، ولكن وبناء على ما تقرر في الفرع الأول فإن هذا المنهج لا يخلو من طلب للحق واستقامة في النظر، ومثال هذا أن كفيات نزول القرآن منجما فيه ربط الأحكام بأسبابها وإجابة معضلات السؤال في حينها، قالت عائشة رضي الله عنها: "إنما انزل ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا، ولو نزل لا تزنا لقالوا: لا ندع الزنا أبدا"⁽¹⁰⁾.

ووجه العلاقة من هذا الأثر أن حالة الناس التي كانوا عليها هي التي اقتضت بها حكمة الله نزول القرآن متدرجا بشرائعه مراعاة لطبائع المخاطبين وحالتهم، وبعيدا عن يسلك التيار التاريخاني الجذري، الذي يذهب في دراسته للظاهرة القرآنية بوصفها ظاهرة تاريخية محضة،

ويهدر كما في مصطلحهم: السياق الميتافيزيقي المتعالي، فإنه يتمهد الطريق مثلا لفهم آيات التدرج في تحريم الخمر فنفهم علة ورودها بغير دلالتها القطعية في التحريم ولكن بالإشارة إلى قبحها وبما أن واقع التنزيل سالف عن نص الخطاب فيمكن القول أن في آيات التدرج تعليم للناس مراعاة فوارق الحال تيسيرا على الخلق فتصير الآيات (آيات التدرج) نفسها من محكم التنزيل والمراد بالمحكم هنا الذي يقابل المنسوخ، وإثبات صفة المحكم لها لأنها جاءت لتظهر مصلحة مقاصد الشرع وروح القرآن وغرض قرآني مُعَيَّن لا من حيث بيان صفة التمهيد للحكم نفسه (التدرج) وإنما من حيث بيان كيفية إسقاطه على الواقع ومراعاة حال المخاطبين، ويجب القول أن مقابلة البيئة النبوية في التفسير لها قيمة في كشف المقاصد القرآنية: بطريق "تجلية ما تحتويه الجملة من صور ومشاهد عن السيرة والبيئة النبوية، لأن هذا يساعد على تفهم ظروف الدعوة وسيرها وأطوارها وجلاء جو نزول القرآن الذي ينجلي به كثير من المقاصد القرآنية"⁽¹¹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ

لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴿٢١٧﴾
[البقرة، 217].

والجدير بالقول هنا أن الانطلاق
الأعلى وراء الحقائق العلمية وتحكيمها
على المعاني القرآنية دون بصيرة كما لو
وصل العلم إلى حقيقة فإنه إن ألزم المفسر
نفسه حمل النص على تلك النتيجة،
واكتفى بأصول العلم وترك أصول فهم
النص-علما أن أصول العلم ليست
هي أصول فهم كلام الله- نشأ عن ذلك
مجازفة خطيرة في تفسير القرآن، ولذلك
فإن المراد من جهد الإنسان العلمي هي
الحقائق التي لا يرتقي إليها الشك أبدا.
تقول الدكتورة هند شلبي: «ولا يخفى أن
النقد الذي تمت به معارضة هذا الاتجاه
في محله فإن من يقف على تأليف فريق
المتحمسين للتفسير العلمي.. يلاحظ أنهم
قد حملوا الآيات ما لا تتحملة من المعاني،
واعتبروا علمية القرآن في مجرد إشارته
بالكلمة العادية يبنون عليها علماً كاملاً في
كلياته وجزئياته..»⁽¹³⁾.

وقد يقول قائل أين مكان الواقع إزاء
تفسير آيات الحلال والحرام وقد تبين
ثبوتها بالنص وتبين وتقرر حكمهما؟

ثَمَرَتِ النَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ لِنَخْذُونَ مِنْهُ
سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ
يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ [النحل 67] أعتبر هذه الآية

من محكم التنزيل لأن فيها إشارة إلى
أن السكر ليس رزقا حسنا فيفهم منه
المفسر منهج المقابلة في تقدير الأشياء
وإبداء أوجه الضرر من الخمر ومن ثمة
فلا لوم على المفسر إذا ذكر وعد عيوب
الخمر وأبان عن أضرارها بما وصل إليه
جهد الإنسان العلمي وعندئذ لا يقال هذا
ليس تفسيرا كما زعم بعضهم وقد علم
أن القرآن نفسه قد نهج منهج المقابلة
وعلى ذلك فإن ترجيح وجه الإحكام
في الآية خير من تقديم وجه النسخ في
التفسير أو التدرج المجرد من لوازم النص
نفسه، والترجيح منه ليس حول قضية
النص تأويلا وتفكيكا، وإنما ما يتشكل من
النص من أوجه الدلالات وباعتبار نزوله
على هذه الصفة والغاية أساسا من ذلك
وكذلك يتعين على المفسر تقديم وبيان
أصل التحريم «إذ يجب على العاقل
أن يفهم أن ما ضرره أكثر من نفعه لا
مطمع فيه ولا مسوغ لإباحته»⁽¹²⁾ من

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعُ

تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة، 277].

ودلالة هذا التركيب المعنوي أن التقي الورع والعبد الذي يراقب ربه في نفسه أجدر وحقيق على الوقوف عند حدود الله وأبعد عن محارمه وألزم الناس بفرائضه فصارت حالة المخاطب نفسه (القارئ) هي المعيار لتنفيذ الأمر وترك النهي فتعين على المفسر الرجوع إلى إصلاح حال المخاطب قبل عرض الحكم وقد علم أن طبائع الناس تنفر من التكليف.

وتلخيصا لما سبق يتقرر:

- _ الحكمة وضع النص المحكم في موضعه.
- _ لا تحصل الحكمة لا بتبصر شديد للواقع.
- _ النسخ ليس بإبطال الآية بل انتظار التلقي المناسب لها.

المطلب الثاني: قوة الترجيح وفق الحكمة الظاهرة ما يجمع المفسر من أدلة وعلوم شرعية وكونية.

الفرع الأول: علم القرآن لا ينتهي والناس من علمه على قدر ما يظهر لهم في زمنهم

ولو عدنا إلى أثر عائشة رضي الله عنها وربطناه بموجبات نزول القرآن مراعيًا أحوال الناس، فإنه يترجح تقديم جانب الوعظ بالتخويف والترغيب قبل إبداء جانب الحلال أو الحرام وقولها رضي الله عنها «حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام» هو الذي أفضى إلى المسبب في قولها «ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تنزوا لقالوا: لا ندع الزنا أبداً» إذ ليس بالضرورة أن يكون المخاطبون من غير المسلمين بل يكفي فيهم صفة الجفاء عن الإسلام ونفور أخلاقهم عنه، حتى يتأكد وعظهم قبل بيان أحكام الحلال والحرام لهم وقد سبق ذلك نزول آيات الجنة والنار والمفسر البارع يحسن تصوير الحرام وتقبيحه في قلوب الناس، والترجيح في هذا المقام بإبراز المقدمات لقبول تحريم المحرم وكيفية تحصيل الحلال، وعندما ترجع إلى آيات الحدود والحدود هي الفاصل بين الحلال

والحرام فإنك تجد نصوصها مشحونةً بأوائلها وخواتيمها وثناياها بلزوم التقوى والتحذير من بطش الله وانتقامه قال

إن النص القرآني يرمي إلى مقاصد تتسم بالواقعية مع لحظة سماع الخطاب، ولو تحسنا وراء بناءه اللغوي وحقائقه المعرفية دون الالتفات إلى من قال برمزية هذا النص في صورة التماس اللحظي، فإننا نجد آيات الكتاب أكثر انسيابية وتجسدا في عقول البشر وفق بعد الزمان والمكان، فالقرآن تضمن قضايا الحياتين «وهذه الخاصية تجعل التدبر الكلي لموضوعات القرآن الكريم، تفسيراً وفهماً حيويًا وعميقاً يمتلك معرفة مفتوحة على النص وعلى الواقع على حد سواء»⁽¹⁴⁾ إلى جانب هذه الحقيقة فإن المفسر يحضى بخصلتين الأولى دخوله في اتحاد مع هذه الانسيابية مثل سواه من الخلق والثانية توفره على قدر زائد من العلم والآلية التفسيرية مقارنة مع غيره، وتبدو له في إطاره الزماني والمكاني من وسائل الترجيح المتجددة ووفرة الأدلة المسترة وراء حجب الزمن ما لم يظهر لمن كان قبله.

قال الفراهي: "والقرآن قد تضمن من الحكمة والمعارف ما لا يحيط به إلا الله تعالى، وقد حث القرآن نفسه على

التفكير والتدبر فيه وقد تبين لأصحاب العقول معارف غامضة قد تضمنها الآيات ولم يجدوها فيما روي عن السلف فذكروها في تفاسيرهم"⁽¹⁵⁾ وهذا دون المعلوم الذي علمه الخلق جميعاً ولا يعذر أحد بادعاء عدم فهمه وهو المحكم يقول الزمخشري «محكمات» أحكمت عباراتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه»⁽¹⁶⁾، وعندي -والعلم عند الله- أن تكون المحكمات هي مقصود ابن عباس من أنها التفسير الذي لا يعذر أحد بجهله ويقابله المتشابه والمتشابهات المحتملات وليس يعني هذا تمييز صحة احتمال دون احتمال بل معرفة أكثر من وجه كلها تحتلها الآية ويؤيدها المحكم الذي إليه يُردُّ أمر المتشابه، وأما الراسخون في العلم إن جهلوا هذه الأوجه جميعاً (المعاني المطلقة)، في زمن ما ولم يهتدوا إليها كمعرفة العلة وغيرها فهم يفوضون علمها إلى الله ويقرون بضعف إدراك عقولهم إلى فهمها والدليل على هذا قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف 104]، ولو جاء مفسر حبره كسبعة أبحر وأقلامه

التفسير، وطالبوا بالزام المفسر الإمام بالعلوم الإنسانية المحدثّة وبقدّرمهم من العلوم التجريبية.

الفرع الثاني: إفرار الحكمة لاتجاهات تفسيرية جديدة وترجيح المعنى الذي دل عليه الواقع.

على المفسر أن يكون جامعاً لثقافة زمنه مطّلعاً على الحقائق العلمية التي وصلت إليها جهود العلماء مطالباً بإخراج الأوجه الإعجازية مظهرها بذلك صلاحية القرآن للتصدي للأفكار المسيئة لعلوه وقداسته بارعا في مقابلة الكتاب المنظور مع الكتاب المسطور والقرآن نفسه يدعو الناس إلى البحث العلمي والتأمل الفكري والاستدلال المنطقي وهو ليس مصدر هداية فحسب بل كذلك مصدر إلهام يفتح العقول على أقوم السبل في البحث وأحسن طرائق في التعلم، ولقد كان للقرآن دور في تفتح عقول المسلمين على المعارف والعلوم الدنيوية والدينية وبهذا تأسس الاتجاه الذي يذهب بالتفسير إلى العلوم وتوظيفها للدلالة والفهم، والانطلاق نحو «التفسير الذي يحاول فيه المفسر فهم عبارات القرآن،

كعدد أشجار الأرض ما استطاع جمع معاني القرآن كلها بل يفتح الله على من يشاء ما يشاء من العلم الحكمة وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ «ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون» [الأعراف، 51] والقرآن حوى من علم الله ما لا تحتمله عقول البشر ولا تحيط به علما، وقال الطبري: «حدثنا بشرٌ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: «لو كان البحر مدادا لكلمت ربي»، يقول: إذا لنفد ماء البحر قبل أن ينفد كلام الله وحكمه»⁽¹⁷⁾

ودلالة هذا الكلام على الحكمة أن كل مفسر تجتمع له في عصره من جوامع الفهم وآلات الإدراك والمعاني الإيحائية من الواقع، ما لم تجتمع لمن كان قبله، ومن هذا المعنى قول محمد حسين فضل الله: «كلما كان المجتهد أرحب أفقا وكلما كان أكثر معرفة بالواقع، وكلما كان أكثر انفتاحا على المسألة الفنية الدوقية في اللغة، كلما كان اقرب إلى استنباط الحكم الشرعي»⁽¹⁸⁾، وذهب إلى هذا الاتجاه كثير من الدعاة إلى إصلاح شأن

في ضوء ما أثبتته العلم، والكشف عن سرٍّ من أسرار إعجازه»⁽¹⁹⁾ وأبو حامد الغزالي المتوفى سنة (505هـ) الذي دافع عن هذا الاتجاه ودعا إليه بقوة، لأن «العلوم كلها داخلية في أفعال الله ﷻ وصفاته، وفي القرآن شرح ذاته وأفعاله وصفاته، وهذه العلوم لا نهاية لها وفي القرآن إشارات إلى مجامعها والمقامات في التعمق في تفصيله راجع إلى فهم القرآن، ومجرد ظاهر التفسير لا يشير إلى ذلك، بل كل ما أشكل فيه على النظارة واختلف الخلائق في النظريات والمقولات ففي القرآن رموز ودلالات عليه يختص أهل الفهم بدركها»⁽²⁰⁾

وما وصل إليه الناس من كشوف علمية ونظرات كونية يفرض علينا إعادة النظر في بعض ما جاء في تفسير الأقدمين ففي قوله تعالى ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ بينهما برزخ لا يبغيان قال الطبري⁽²¹⁾: «واختلف أهل العلم في البحرين اللذين ذكرهما الله جلّ ثناؤه في هذه الآية، أيّ البحرين هما؟ فقال: بعضهم: هما بحران: أحدهما في السماء، والآخر في الأرض، ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن حميد، قال:

ثنا يعقوب، عن جعفر، عن ابن أبيزى «مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ» قال: بحر في السماء، وبحر في الأرض. حدثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن يمان، عن أشعث، عن جعفر عن سعيد، في قوله: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ قال: بحر في السماء، وبحر في الأرض. حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، في قوله: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ قال: بحر في السماء والأرض يلتقيان كل عام وقال آخرون: عني بذلك بحر فارس وبحر الروم. عن قتادة، قوله: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾، والبرزخ: هذه الجزيرة، هذا اليبس» انه ومن المعلوم الذي لا ريب فيه الآن أن البحرين قد وصل الإنسان لمشاهدتهما وكشف حقيقتهما، أحدهما مالح والآخر حلو وهي حقيقة كونية لا يماري فيها احد من الخلق وإن كان هناك بحري في السماء كما دلت الأخبار يحرجه برزخ ما بين الأديمين عن بحر الأرض، أو برزخ اليابسة بين بحر الروم وبين الفرس فليس من الحق حمل الآية عليه بعد ما أثبت الواقع غير ذلك وما يؤيد هذا المعنى قوله تعالى

لديه من فهم ومعارف، وعلمهم ما حُمِلوا
وعلينا ما حُمِلنا.

وثانياً: تحقيقاً لأغراض القرآن في
إثبات التوحيد وغيره بدلائل ما أثبتته
القرآن من علوم عجز الناس عن اكتشافها
في حينها وهذه الدلائل تقوم على وفرة
المعاني التي أنتجتها مقابلة الآيات القرآنية
بالكشوف العلمية، وهذا التصرف مبني
على وجود محاولات من المتشككين في
القرآن عندما سعوا إلى إثبات تناقضات
بينه وبين العلم وحجتهم بقصد أو دون
قصد منهم ما كتبه الرجال -تحريفاً- في
العهد القديم ووجود التناقض والفجوة
العميقة فيه ما جعله مناقضاً للعلم.

وفي هذا المقام يقول الدكتور منصور
محمد حسب النبي: «فإذا كانت الحقيقة
العلمية تتفق مع نص الآية القرآنية،
فما الذي يمنع عقلاً وشرعاً من تفسير
الآية طبقاً لتلك الحقيقة العلمية الثابتة
القاطعة، ولا سيما أن العصر الذي
نعيش فيه الآن عصر مادي لا يؤمن
بغير لغة العلم وسيلة للتخاطب فضلاً
عن الإقناع. لذلك فإن علينا نحن
المشتغلين بالعلم أن نبرز التفسير العلمي

«يلتقيان» ومتى التقى بحر الروم مع بحر
الفرس وبحر الأرض مع بحر السماء؟
بينما ما وصل إليه الاكتشاف هو إثبات
التقاءهما على الحقيقة كما أخبر القرآن
فأي التفسيرين أدعى للقبول؟ وليس من
الحكمة مطابقة الآية بتفسير ابن عباس
وترك المشاهد المحسوسة في الواقع.

فبان الترجيح من وجهين من جهة
المعنى حيث تأكد القول الذي تؤيده
الحقيقة العلمية، والترجيح هنا ليس
بنفي وجود هذه البحور فهي موجودة
لاشك وإنما أن تكون هي المرادة من الآية
وما شاهده الناس أقرب إلى دواعي سياق
الآيات من إقرار الإنعام على الثقلين
وكذلك من إبراز أوجه الإعجاز والجهة
الثانية دخل منهج التفسير العلمي ليس
كمنهج فرضته الوقائع العلمية فحسب.

أولاً:- كسبيل مأمون لصيانة قداسة
القرآن ورفعته عن الفهوم التي لا توافق
عظمته وكماله، وقد يظن الظان أنني
أعيب هذا التفسير وحاش لله وقد جاء
عن الأعلام الأخيار فالله لم يكلفهم إلا
بما أدركته عقولهم، وكل عصر حُمِل بما

للقرآن تيسيراً للدعوة إلى الإسلام في هذا العصر⁽²²⁾.

ومن ثمة فإن مفهوم الحكمة يأخذ البعد الواقعي حيث اعتبر بعضهم فهم النص وليد الساعة التي يتلى فيها مثل ما ذهب إليه نصر حامد أبو زيد عندما حصر نشأة النص بقوله: «إن النصوص وإن تشكلت من خلال الواقع والثقافة تستطيع بآلياتها أن تعيد بناء الواقع ولا تكتفي بمجرد تسجيله أو عكسه آلياً مرآوياً بسيطاً»⁽²³⁾ وهذا الكلام جدير بالاحترام لولا أن لا يخرج من رحم الفلسفة المادية الجدلية حين قولها إن الواقع هو الذي يلد مجموعة أفكار الوعي وفلسفة الدين والأخلاق، والفلسفة المادية تيار معادي للنصوص الدينية ظهر في عصر التنوير رفضاً لتعاليم العهدين وأصحابه هم الذين يتبعون المنهج النقدي للتراث مُلغين مسألة الثوابت.

وقد أشار الرافي إلى جواز تفهم القرآن تحت مظلة المعارف التي اكتسبها الناس وهذا المعنى في قوله: «... إننا نرى أسلوب القرآن من اللين والمطاوعة على التقليب والمرونة في التأويل بحيث لا

يصادم الآراء الكثيرة المتقابلة التي تخرج بها طبائع العصور المختلفة، فهو يُفسّر في كل عصر بنقص من المعنى وزيادة فيه، واختلاف وتمحيص.. وأثبتت العلوم الحديثة كثيراً من حقائقه التي كانت مُغَيَّبة، وفي علم الله ما يكون من بعد»⁽²⁴⁾ على أن لا يجب المضي في سبيل طلب كل نظرية علمية من إشارات القرآن الكريم وفتح باب هذا الاتجاه حتى يصير القرآن مرتع للجدل الفكري والتنظير العلمي فتسقط هيبة القرآن العظيم التي كان يصبو إليها المفسر أصلاً.

وقد يقول قائل: إن العلم متجدد في كل حين ويدخل في حقائقه ونظرياته النقد والتعديل والنفي والإثبات على حسب الاجتهاد، مما يعني إمكانية تصادمه مع ما هو ثابت ومطلق الحق الذي شك فيه.

والجواب على ذلك ما قاله القاسمي: «من عجيب أمر القرآن أن يذكر أمثال هذه الدقائق العلمية العالية، التي كانت جميع المم تجهلها،... في أي زمن كان، مهما كانت معلوماته، فالناس قديماً فهموا أمثال هذه الآية بما يوافق علومهم، حتى

وليس معنى هذا أن يلبس لكل حين لباساً وإنما بتلبس الحال نفسه مع إشارات النص وتأويلاته المستحسنة وتوجيهاته الإلهية، إذ صلاحية القرآن الكريم في القدرة على تنبيه الواقع وإيقاضه ودفعه إلى حصر اختصاصه وحده دون سائر الكتب المحرفة والأفكار الوضعية وإمكانية الاستجابة لمشكلات الواقع الدينية والفكرية والأخلاقية والحياتية عموماً فصلاحية الإسلام في حيويته وديمومته والنص القرآني يلد مفاهيم جديدة بنفس المقدار وباتباع كل الضوابط الموضوعية والعلمية لفهمه.

الفرع الثاني: تناهي النصوص ولا نهائية الحكمة

أولاً: قدرة النص على التوليد

ولما كان لكل زمن حاجاته الفقهية والفكرية والاجتماعية وغير ذلك من حاجات الحياة، فلا يجوز ترك الخوض في متطلبات الراهن خشية سلطان تفوق عدد المستجدات على محدودية النص فإنه كما تقدم عرضه لا يدفعنا قلة كلمات التنزيل إلى تضيق مدلولاته أو ترك ما يحسن من تأويلاته بالمنهج

إذا كشف العلم عن حقائق الأشياء، علمنا أنهم كانوا واهمين، وفهمنا معناها الصحيح، فكأن هذه الآيات جعلت للمتأخرين، تظهر لهم كلما تقدمت علومهم»⁽²⁵⁾.

المطلب الثالث: الأسس والوسائل التفسيرية.

الفرع الأول: الحكمة الترجيحية في المنهج النقدي والمصطلح العلمي

أولاً: الآلية في اعتبار واقعية القرآن لا تاريخيته

وهكذا فإن روح القرآن تجدد الدينامية في التفكير وهذا يكفي في تحليل ابتكار آليات جديدة فالنص القرآني يحتوي على ما دعاه عبد الجواد ياسين بخاصية الاكتناز، وقدرته على التعامل مع مختلف التحولات والتغيرات⁽²⁶⁾ ويتميز نجاح هذه الآليات بمدى فهم المفسر والمجتهد للنص ومدى التوفيق في استخراج العناصر التي تجعله ملتصقا بالواقع ولا شك أن هذه العناصر موجودة لا محالة ولكن الناقد البصير هو من يحسن إظهارها وجمع الروابط التفسيرية لها.

القيوم ولم يقل أحد من المحققين وعلماء الإسلام به ولم يتعرض المجتهدون في ذلك لقدح بسبب استنباطهم وحسن نظرهم، والمصيبة التي أصابت بعض الغلاة استنكارهم الشديد لأصحاب هذا المنهج بحجة القفز على أصول ومأثور التفسير أو حمل القرآن ما لا يحتمل من المعاني المتولدة من الواقع نفسه، كما أن الواقع لا يمكن أن يفرز إلا المفارقات والتناقضات والجواب على ذلك أن يقال: إن أصحاب التجديد في فهم القرآن لا يُحكّمون الواقع على القرآن كما قد يبدو للمتشكك ولا يجعلونه المعيار المطلق في الفهم وهم أشد تعظيماً للقرآن من غيرهم إذ يقرون بقدرة القرآن على الاستجابة للحالات الطارئة بخلاف غيرهم الذين يتمسكون بجهة واحدة من الفهم ويتركون ما سوى ذلك فأى الفريقين أحق بتعظيم القرآن؟

ولأنه مهما تغير الواقع ففي النصوص من جوامع المعاني ما ينعكس على صور الواقع، وهو في أصول التأويل متغير لا ثابت، ومن هنا نفهم تفاوت الناس في علوم التفسير ولو كان قاصراً على الذي

ذكروا فما فائدة امتداح وثناء الله عز وجل على طائفة من الناس بأنهم يعلمون ويعرفون تأويل القرآن قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، [آل عمران، 7] على من قال إن الوقف بعد «والراسخون في العلم»⁽²⁷⁾ فيدخل الراسخون فيمن يعلم تأويله، ويقول أيو الفرج ابن الجوزي: «وفي قوله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثلاثة أقوال أحدها: بين يدي تنزيله، وبعد نزوله، والثاني: أنه ليس قبله كتاب يبطله، ولا يأتي بعده كتاب يبطله، والثالث: لا يأتيه الباطل في إخباره عما تقدم، ولا في إخباره عما تأخر»⁽²⁸⁾.

ثانياً: ترك الاجتهاد ترك للحكمة القرآنية

وبعضهم يورد فضائل التفسير بالمأثور ويتمسك به إلى الحد الذي يسقط به كل اجتهاد حسن ونظر شديد ويجرم فاعل ذلك أشد التجريم ولا شك أن الاستحسانات العقلية الفارغة والميول المذهبية البغيضة من أدوات الرأي المجرد وغيرها هي التي نهت عنها

كذلك انسجام مواضيع القرآن في حركية الكون وقوانينه مع ما في أذهان من قرؤوا القرآن أو قرؤوا عنه، فالقرآن خاطب الناس بما يتسق مع منطق تفكيرهم إجمالاً من صور ومعارف، ومع أن حقائق العلم الحديث تكاد تزعم أن القرآن نزل في زمنها لا قبلها من الزمن بقوة إشارته عليه، فقد حاول دروزة رحمه الله أن يثبت أن ما خاطب به القرآن الناس عن أمور الدار الباقية وعن ما يتعلق بذات الله تعالى إنما ورد بأسلوب منسجم مع مقدار عقول المتلقين في عصر التنزيل ومألوفاًهم ومتناول إدراكهم وحسهم⁽³⁰⁾.

المبحث الثاني: إشكالية الواقع والحكمة كآلية من آليات التفسير.

المطلب الأول: إشكالية معيار ربط الحكمة مع مدلولات النص.

الفرع الأول: المعيار الأصلي الحكمة ربانية بلسان عربي.

المعيار الأصلي لدى كلٍّ لبَّ أن النص القرآني متعالٍ على النصوص الوضعية بربانية مصدره، يتسم بالاستغراق للمكان والزمان منذ نزوله، وحبس النص عن الحالة المرنة التي تؤهله

الروايات وإلا فإنه قد ورد في القرآن نفسه ما يحفز على إعمال الفكر وطلب الفهم في القرآن "وهذا الذي أراد الله في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة، 77] قال الشوكاني:.. وقيل الأمانى: التلاوة.. أي: لا علم لهم إلا مجرد التلاوة، دون تفهم وتدبر"⁽²⁹⁾، ومن هنا اختلفت أنظار الصحابة في تفسير كلام الله تعالى، فكل قام على ساق فهمه عارجاً في منتهى نظره، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير تحصيل أصول الفهم التي ملكوها.

ومن مقتضيات حكمة القرآن مسيرته لمراحل الحياة جميعاً وفق ما تتطلبه طبائع الخلق واختلاف فكرهم، وذلك بما فيه من إشارات إيحائية تتفق مع ما أثبتته التجربة الإنسانية الحديثة من حقائق ثابتة، وهذا يزيد في إلقاء الحجة عليهم، ويؤكد تعالي هذا القرآن وأنه ليس مفترى على الله تعالى، إذ كيف يُعقل أن تتقدم البشرية في أصناف العلوم ودقائق الفنون، دون أن يشعر الناس بتقادم هذا الوحي العظيم.

مجازفة خطيرة في إبطال هذا الأصل وإن كان القرآن قد عالج كثيرا من شؤون العرب ونزل بلسانهم فلا يعد كتابا خاصا لهم دون سائر الأمم وليس هم من ألفه على الحقيقة، وبالتالي فالقول به يفضي إلى تقييده بزمان نزوله وعدم صلاحيته للأزمان الأخرى أو خاصا بطائفة من الخلق دون آخرين، إذن الحكمة ربانية.

ومن هنا فإن نزول القرآن متلبسا بأحوال العرب تعتبر (حكمة للنص) لا مناص من إثباتها التي تذهب بهذا المدلول- الإسلامي- إلى تطوير الفهم التاريخي ومحاولة فهم ما فهمه المفسرون من النص الديني المتعالي، ورسالة القرآن رسالة متلبسة بحالة الواقع فتنتهى عن الوأد الذي كان شائعا وعن أن يرث الرجال النساء... وتستجيب لمتطلبات قيام الحضارة، والأمة الإسلامية قامت نهضتها من وحي النص الذي ينبه الواقع ويوقظه ويلهمه بأوجه الحكمة المحمودة فهي في الحق حضارة النص ومن ثم فهي حضارة الحكمة التي هي الوجه الآخر من النص وقبل ذلك فحقيقتها أنها: "ليست رسالة مفارقة لقوانين الواقع بكل ما

للتكيف مع الساعة التي يتلى فيها، ونفي صفة الدوام بتعطيل المتولد من المعاني منه المرتبطة بواقعه، هو نفي لقداسته وعلوه ومصدره وحكمته.

النص الذي أنزله الله على العالمين يتعالى بعلو قائله ومطلق علمه الذي أودع منه في كتابه، وعلم الله لا يحده المكان ولا يحصره الزمان، والحكمة التي أحكم بها كتابه يصل مدد معانيها وكثرة أسرارها ولطائفها إلى لحظة نظر الإنسان في هذا الكتاب نظر المتدبر المعظم له مهما تجددت مفاهيمه وتصوراته وتغيرت أحواله وعاداته.

وهذا المعيار تترتب عنه عوامل منهجية في مقابلته للواقع والحكمة فإنه وإن كان نصا لغويا بمعنى يخاطب الناس بلسانهم فيفهمونه أو يستطيعون نقل معانيه إلى لغاتهم ممن كان منهم أعجميا، فهذا لا يعني بالضرورة أنسنة وعاءه ومضمونه اللغوي وكلام القرآن إن كان من جنس كلام الناس يفهموه فإنه ليس كلامهم، والاقتصار في القرآن على الدراسة اللغوية المجردة وبناء المعنى على النظام اللغوي والمنتج الثقافي العربي له،

إيجاد مناسبة الحكمة بينهما من طريقين:

- حمل البيئة التي يعيش فيها المفسر على النص.

- حمل البيئة التي نزل فيها النص على واقع المفسر.

ففي قاعدة (بيئة نزول النص البشرية والزمانية والمكانية والنفسية والفكرية الفردية والاجتماعية)، ثلاثة أبعاد كانت تتصل بنزول الآيات:

- البيئة العامة والمفاهيم التي كانت سائدة.

- الحالة النفسية والفكرية والاجتماعية التي كانوا عليها.

- البعد الزماني والمكاني الذين أنزلت فيهما الآيات.

البعد الأول: يبدو الواقع كالأرض التي تستقبل الزرع: فينظر المفسر إلى عرف اللغة والعادة عند الناس مع التنزيل لمراعاة التأويل الصحيح فمثلا قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال، 61]، فوسيلة الكر والفر في الحرب زمن نزول الآية هي الخيل، فلا يصح الآن

ينتظم في هذا الواقع من أبنية وأهمها البناء الثقافي⁽³¹⁾، وهذه الواقعية لا تعني التناول على قدسية القرآن، وإنما تشكل وعاء الفهم على ما تقرر في المطالب السابقة، والاعتقاد بربانية النص لا تدفع إمكان تأويله على معطى الثقافة التي نزل فيها، والإطار المعرفي بصفته متغير مهم خارج النص لأي خطوة نحو الحكمة.

الفرع الثاني: المعيار التوليقي

معرفة إنزال النص على الواقع، مما يلزم الناظر في القرآن، ومن أساسيات هذه المعرفة الإمام بمتعلقات الحال ومعرفة مكونات الواقع وعلومه والمركبات التي تصنع الحالة الأدبية والحالة الفكرية، وأي إخلال بما سبق يجر حتما إلى عدم مطابقة مدلول النص مع ما يقابله من واقع، وكثيرا مثلا ما ينبه المتخصصون في القرآن إلى التأكد من الحقيقة العلمية قبل عرضها على الحقيقة القرآنية التي قد تعطي أكثر من مدلول واحد وليس بالضرورة اتساقه معها، وهذا المعيار مردّه في الحقيقة إلى: إيجاد العلاقة بين واقع التنزيل وهي ملابسات نزول القرآن وبين واقع الحال في كل حين، ومحاولة

القرآن، وعلى ذلك لا يجوز تعميم هذه القاعدة إلى الحد الذي أنكره الشاطبي احتواء القرآن الكريم على علوم الهيئة وغيرها ثم يرتب رحمه الله على هذه المقدمة أموراً وقواعد، حيث يقول: «ما تقرر من أُمية الشريعة وأنها جارية على مذاهب أهلها -وهم العرب- ينبني عليه قواعد منها:

أن كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدَّ، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين، من علوم الرياضيات، والتعاليم، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظرفيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهاها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح...» (33)

ومقتضى ذلك:

- وجوب تفهم القرآن من جهة لسان العرب، وهذا لا يختصم فيه اثنان.

- أن الخطاب الشرعي إذا فهمه الأدنى فمن باب أولى يفهمه الأعلى بالضرورة، فلا يكون للأمي غدا يوم القيامة حجة مضمونها تجاوز الخطاب فهم عقله، وهو المقصود أساساً من قولهم «الشريعة أُمية» والشاطبي بهذا

أن يقتصر المفسر على ذكر مآثر الخيل في الحرب ودعوة المسلمين إلى إعداد الوسيلة بها إذ ليس من البدهاء والفتنة مواجهة أعداءنا بالخيول بينما يقابلوننا بالوسائل المتطورة الحديثة، وعلى ذلك نفهم أن المراد -في البعد الواقعي- من الخيل هو كل وسيلة فعالة واقعية تنفع بما ننتع به الخيل في وقتها من وسائل الكر والفر «وتصور بيئتهم العامة، ومفاهيم التي كانت سائدة بينهم من الأمور التي تقدم نفعا جليلاً للمتدبر، وهذا يهديه إلى مفاهيم هي أقرب إلى دلالة النص من غيرها

البعد الثاني: يدخل فيه كل معيار أدبي أو مادي يصور الحالة التي كان عليها المخاطبون أيام التنزيل، فلا يمكن تفهم القرآن إلا بإعماله وهذه أشبه ما تكون بالقاعدة التي ذكرها ابن تيمية وصاحب الفوز الكبير والشاطبي: "تحمل نصوص الكتاب على معهود الأمين في الخطاب"، (32) ومدلول هذه القاعدة أن الشريعة يفهمها من خلق الله من له أدنى منزلة فكرية أو مكانة علمية كحالة العرب وليس اشتراط الأمية فيمن أراد تفهم

والأليق بالشرعية اشتراط العدالة النسبية لأن العدالة المطلقة نادرة».

وهذا ما قرره العلماء فقال ابن القيم: «فإذا كان الناس فساقا كلهم إلا القليل النادر قبلت شهادة بعضهم على بعض ويحكم شهادة الأمثل فالأمثل»⁽³⁴⁾ وهكذا فإن الحكمة أنهم أحسنوا إنزال النص على الواقع ووفّقوا في حمل البيئة التي يعيش فيها المفسر على النص، وفهموا كذلك من النص وجوب حضور أصل الشهادة فلما عدت من صفتها المطلوبة في الآية وهي العدالة وفانت أفراد الخلق أمكن تحصيلها بإلزام الناس بالحكم ولو فانت بعض شروطه طلبا للمصلحة ورفقا بهم تحقيقا لمقاصد الآية، والحكمة تقتضي أولا تفهم عميق للنص وثانيا إيجاد حل لمدلوله.

خير من إهمال العمل به.

المطلب الثاني: إشكالية عملية الفهم من النص إلى الواقع ومن الواقع إلى النص

الفرع الأول: الإشكالية المعرفية في الانطلاق من النص أو الانطلاق من الواقع

الوجه يحمل البيئة التي نزل فيها النص على واقع المفسر ويلزمه باتباع مقتضاها مما لا يخدم قضية القرآن، ومع هذا فإنه رحمه الله يعتبر الشريعة بأصلها من القرآن أو المقاصد موصوفة بالشمولية والحاكمة على متغيرات الواقع ومن ذلك ربط الأحكام بعادات الخلق والحكمة.

وفي البعد الثالث: فإن مراعاة الحالة في الزمان والمكان تحدث فيها العلماء وألفوا فيها الكتب وقدروا له قدره في الحكم الشرعي وفي الدلالة عموما وتطويع النص القرآني لمسيرة تباير الحاليين ولو أخذنا مثلا مسألة الشهادة واشتراط العدالة ثم بالنظر إلى ما آلت إليه أخلاق العباد يتوجب إعادة اعتبار هذا الشرط يقول يوسف بلمهدي: "ومن المعروف أيضا في باب الشهادات أن يكون الشهود عدولا بنص القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق، 2].. غير أن المتأخرين من الفقهاء وجدوا أن هذا الوصف قد لا يتحقق به كثير من الخلق، وحاجة الناس إلى الإشهاد في معاملتهم لا مناص منه، فهل تعطل الشهادة لفساد أهل الزمان؟

فأصحاب الاتجاه النقلي يعدون البيئة التي نزل فيها القرآن العظيم الآلية العملية في التفسير فجاءت تفاسيرهم مشحونة بملابسات التنزيل كأسباب النزول ووقائع السيرة وذكر أحداث غزوات المسلمين وربطها مع دلالات الآية والإكثار من الروايات التي تعنى بذلك، إلى درجة أنها في أحيان كثيرة تعتبر مصدرا من مصادر السيرة، وأحواله ﷺ ، فقد نزل القرآن الكريم أول ما نزل في بيئة المجتمع العربي، فلا يجوز بهذا المنطلق مثلا تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران، 103]،



ويُعد التفسير الصحيح الواجب المصير إليه هو الاتجاه التوليقي الذي هو نتاج الموازنة بين دليل النص، والتوجيه الناشئ عن صورة الواقع والحكمة الجامعة لهما، ويتجلى ذلك في قدرة المفسر على تحصيل شمولية فكرية ومعرفية في فهم القرآن الكريم؛ فالقرآن العظيم جاء لا يعالج واقعا ليكون مثالا صالحا لبقية حالات الواقع المتعددة، ولأنه هناك وحدة موضوعية بين الآيات وبين الواقع الذي نزلت فيه، وكل فصل بينهما هو فصل معرفي ينتج عنه سوء الفهم، ولا يقف المفسر على مقاصد القرآن وحقائقه الكلية.

وترك هذه الموازنة لا تجر إلى سوء الفهم فحسب بل إلى الفساد العظيم فلا عجب إذا أن تقوم جماعات تكفيرية بحمل آيات نزلت في الكفار وجعلها في المسلمين، وكثيرا ما تأتي أدلتهم (الجهادية) من القرآن بالنظر إلى زمن الوحي عندما كانت الآيات تنزل تقريبا للكافرين، وتفصل أحكام الجهاد للمؤمنين وكيفية قتال أعداءهم المعتدين، ومن ثم فإن معرفة واقع التنزيل وأحوال من نزلت

والمفسر لا يمكن أن يفسر هذه الآية إذا كان لا يحيط علما بأحوال العرب في الجاهلية، وأسباب قيام العداوة بينهم، ثم يجهل سبب تألفهم واتحاد قلوبهم، أو يجهل الباطل الذي كانوا عليه قال الفراهي: «وكيف بفهم المفسر ما قبخته الآيات من عوائدهم على الحقيقة أو -ما يقرب منها- إذا لم يكن عارفا بأحوالهم وما كانوا عليه؟ هل يكتفي من علماء القرآن دعاة الدين والناضلين عنه بالتقليد بأن يقولوا تقليدا لغيرهم إن الناس كانوا على باطل وإن القرآن دحض أباطيلهم في الجملة؟ كلا...»⁽³⁶⁾.

بينما الاتجاهات الأخرى تستأنس بهذه الروايات ولكن باستحياء، بمعنى أن النقول عندهم ليست شروطا صارمة وقيودا ضابطة لفهم النص بشكل مطلق، إذ الاجتهاد في النص عندهم المكون الأساسي لعملية الفهم، وإن حضرت في تفاسيرهم الآثار فليس من باب الاعتماد الكلي وإنما من باب الاستئناس فحسب.

هذا من جهة الواقع الذي له صلة بالنقل والأثر وأما الواقع المعاصر للمفسر فإن المدارس غير النقلية توظفه توظيفا جذريا خصوصا الاتجاهات الإصلاحية.

معظمه حق، أخذنا من تسلسل البناء المعرفي، وتسلسل التكامل التربوي»⁽³⁷⁾.

وأكثر ما تتجسد هذه في أسباب النزول فإنها أشد التصاقا بالنص فلا غرابة عندما يبدأ المفسر في عرضها وتقديمها ويجعل منها المنطلق الأول في الفهم من أجل أخذ الصورة الكلية والجزئية لمعنى الآية أو حصر مدلولها لمن يقول بأن العبرة بخصوص السبب، وما يقال عن أسباب النزول يقال أيضا عن تاريخ نزول الآيات وما يجب مراعاته في ذلك وأصحاب الاتجاه التوليقي لا ينفون ترتيب المصحف على ما هو عليه الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم سواء بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم، أو باجتهاد منهم، ولكن الترتيب الذي أقره المسلمون مع وجوب المحافظة عليه في الطباعة للمصحف وتلاوة التعبد (كالصلاة وغيرها) لا يمنع من تفسير القرآن بتتبع مراحل نزوله هي آلية عظيمة في الموازنة.

قلت: من واقع التعامل مع القرآن يلزمنا بذلك لأدلة أذكر منها:
أنا لو أخللنا بالترتيب في النزول

فهم الآيات والاطلاع على صفاتهم، شرط أساسي لإسقاط أحكامهم على من جاء بعدهم، والإخلال بهذا الشرط يعني الوقوع في علل منهجية يصعب الخروج منها إلا بالرجوع إلى الحق، ووجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما تدعو إليه ملابسة النزول.

الفرع الثاني: أساسيات الموازنة بين النص والواقع والحكمة

ولكن ما هي الأسس التي يجب الارتكاز عليها؟

من الحكمة أن يعي المفسر أن كل مرحلة من مراحل وقائع نزول القرآن تعتبر مكملة للأخرى فهي بالتالي كالحلقة في السلسلة لوضاعت اختلت السلسلة وانقطعت، وهي كذلك تكامل تربوي وتشريعي، ومواكبة الوقائع التي تقع للرسول وأتباعه وعلاقتهم مع غيرهم، ويكون لزاما بذلك ربطها ربطا منطقيا مع واقع بعد التنزيل.

يقول عبد الرحمن حبنكة الميداني رحمه الله «وقد رأيت بالتدبر الميداني للرسول أن ما ذكر المختصون بعلوم القرآن الكريم من ترتيب النزول، هو في

وهناك أمر آخر يجب مراعاته، أليس يتعلم الناس السيرة النبوية ويربطونها بفهم القرآن ويلتمسون العبر والمواظ منه؟ والقرآن دليل ومصدر للسيرة والسيرة ركن مهم لفهم كثير من الآيات، مع العلم أن لكل مرحلة من مراحل السيرة نزلت فيها ومن أجلها طائفة من القرآن خاصة، ومن محاسن الموازنة ربط كل مرحلة من مراحل الواقع مع المرحلة التي تشاكلها من واقع النزول والسيرة.

لكن الإشكالية التي تباين النص الديني عن النص الوضعي تولد منها تناقض في تحديد مفهوم النص الديني عند بعض الدارسين وعلى هذه الخلفية راحوا يؤكدون على قاعدية الواقع في إنشاء النص وتمثيله بالنص الوضعي كأنما صعد النص إلى السماء ولم ينزل منها يقول: «فالواقع هو الأصل، ولا سبيل إلى إهداره، من الواقع تكوّن النص، ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالاته، فالواقع أولاً، والواقع أخيراً»⁽³⁸⁾ وبعد اعتباره النص تشكل لغوي من الثقافة التي نشأ فيها فإنه يتعامل معه

لاختلط علينا فهم القرآن فهناك آيات تدعوا إلى الصبر و أخرى إلى القتال، ويبدو التعارض بين، ولو أننا رتبنا مراحل نزول كل منها لفهمنا أن كل موضوع نزل ليوكب مرحلة معينة عاشها الرسول وأصحابه، وهكذا فمرحلة الاستضعاف تتطلب الصبر والثبات ومرحلة القوة تستدعي المقاومة والدفاع، فالقوي يجب أن يدافع عن نفسه ولا يجبن والضعيف من الحكمة أن يصبر، ويجمع قواه ليصبح قادراً، تمثيلاً للآيات التي تدعوا إلى الصبر والآيات التي تدعوا إلى القتال، ونفي إيهام الاختلاف عنها.

وليس هناك مفسر إلا و يقول نزلت هذه قبل هذه فتكون هذه مدلولها في كذا والأخرى في كذا.

ثم إن أصحاب هذا الاتجاه بتطبيقاتهم العلمية لدراساتهم العميقة لهذه المراحل بانّت لهم وللأخذين به من الحقائق والمفاهيم العلمية التربوية والتدريجية في التشريع، مما فات كثير ممن تصدوا للتفسير وعنوا ببيان القرآن، وهم الذين تركوا جانب الأثر أو أهملوا ترتيب ومراحل النزول.

على إحكام الواقع المتغير والمتعدد بكثرة المعاني، وهذه حجة كافية لدحض شبهة كون أصله من الواقع، أو كل فكريعى صاحبه حول هذه النتيجة.

خاتمة:

النسبة لنصوص القرآن فإنها تعبر عن وقائع مشخصة أو بالنسبة لنصوص الأحكام فإنها تعبر عن حكم معللة تعتبر قضية الإسقاط التاريخي وفهم النص والحكمة بمقتضى الواقع نقطة ارتكاز في صراع الإطلاق والانحصار النصي والدلالي لدى المذاهب والاتجاهات الفكرية القديمة والحديثة، والتي تصل أحيانا إلى درجة التعارض والانشطار كما حصل مع بعض الاتجاهات التفسيرية، ويعود في جزء كبير منها إلى الآلية التي يتم بها فهم النص، وهذا ينطبق على كل الاتجاهات الفكرية سواء الكلامية أو الفلسفية أو الصوفية، وطريقة فهم النصوص الشرعية في الفكر العربي المعاصر لا تشذ عن هذا، فهي جزء من عمليات معقدة يعود في كثير منها إلى عدم التمكن من تتبع الإحداثيات النصية في الزمان والمكان، وعدم القدرة على التبرير

من منظور لغوي بحث بمعنى إخضاعه للأدوات التأويلية التي تحتملها النصوص الوضعية، والاختلاف معه هنا لا يرد إلى تجدد المعاني من النص وإنما أن يكون الواقع هو الناشئ له، وبهذا لا يكون الواقع هو الأصل فيما لو تقرر عنده أن أصل النص رباني، ولو خالطته سمة الواقع فهذا لكون من مستلزماته الواقعية أي موجه للخلق يصلحهم، وليس هم من أنشأه ابتداء، وقولي هذا مبناه على ذهاب الرجل إلى تعيين أصل النص من الواقع لا جواز فهمه منه، اعتبارا بذلك لزمه إعادة صياغة العبارة، ولوقال «فالواقع هو الأصل والمناسبة في النزول والمعياري في الفهم» لكان أسلم له ولغيره ممن شاكل كلامهم كلامه من تهمة الطعن في النص وحقيقة أصله.

ولأنه قد ثبت أن الواقع نفسه يتفاعل مع النص ويثبت بهذا قدرة القرآن على مطابقة الحال وتجدد خطابه وحيويته، فكان برهانا على ربانية النص، ولأن صفة الربانية فيه شاملة بعلم الله المطلق والواقع متحيز متغير، ومحدودية النص- في المباني- النابعة من هذه الصفة قادرة

الثانية، سنة 1421هـ/2000م. هـ/2006م.
6 - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1413هـ/1993م.

7 - محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، تخريج وتعليق: محمّد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطّبعة الأولى سنة 1376هـ/1957م.

8 - أبو الفرج ابن الجوزي، زاد المسير، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة مصر، الطّبعة الثانية، سنة 1421هـ/2000م. هـ/2006م.

9 - الشوكاني فتح القدير، مؤسّسة الرّسالة ناشرون بيروت لبنان، الطّبعة الأولى 1429هـ/2008م.

10 - الجامع الصّحيح المسند المختصر من حديث رسول الله e وسنّته وأيامه، محمّد بن إسماعيل البخاريّ، دار ابن كثير، دمشق سوريا، الطّبعة الأولى سنة 1423هـ/2002م.

11 - سنن التّرمذيّ، محمّد بن عيسى التّرمذي، تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض السّعودية، الطّبعة الأولى (دتط)،

12 - محمد صادق الرافعي، ص 206، 207 إعجاز القرآن والبلاغة النبوية دار ابن الجوزيّ، الدّمّام، المملكة العربيّة السّعودية، الطّبعة الأولى، سنة 1428هـ/2007.

13 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين

والتعليل بالمعقولية وآليات فهم النص ينبغي أن تنطلق من بعدين: بعد تجلي النص في حالة الأولى، ويعد التلقي في الحالة الثانية، والجامع بينهما هو مناهج الحكمة.

قائمة المصادر:

1 - القرآن العظيم

2 - تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة 1420هـ/1999م.

3 - الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التّأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، تحقيق وتعليق ودراسة: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ عليّ محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرّياض المملكة العربيّة السّعودية، الطّبعة الأولى سنة 1418هـ/1998م.

4 - الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ، تحقيق: عبد الله بن عبد الله التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى سنة 1427.

5 - التفسير الحديث، محمّد درّوزة، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة مصر، الطّبعة

الهوامش:

- 1 - كالجرجاني في (دلائل الإعجاز) ونظرية النظم، وابن رشد في كتاب (فصل المقال).
- 2 - البرهان الزركشي ج2، ص160.
- 3 - ابن كثير ج7 ص217.
- 4 - حديث رواه الترمذي، باب ما جاء في فضل القرآن، رقم2096.
- 5 - ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين ابن القيم، ج1 ص451، 453، بتصرف
- 6 - جامع البيان، الطبري، ج26، ص81.
- 7 - المحرر الوجيز، ابن عطية، ج7، ص73.
- 8 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص89
- 9 - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج7، ص73
- 10 - البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن حديث رقم، 4707.
- 11 - التفسير الحديث، دروزة ج7، ص1.
- 12 - الآيات المنسوخة في القرآن الكريم، محمد الأمين بن مختار الشنقيطي ص135
- 13 - مدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، - الدكتور عماد الدين خليل، ص19.
- 14 - يونس ملال تدبر القرآن الكريم في ظل جدلية النص والعقل والواقع، ص5.
- 15 - الفراهي، التكميل في أصول التأويل، ، ص5
- 16 - الزمخشري، الكشاف، ج3، ص88.

الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة سنة1404هـ/1984م.

14 - الآيات المنسوخة في القرآن الكريم، محمد الأمين بن مختار الشنقيطي دارالعلوم، الرياض السعودية، الطبعة الأولى سنة1403هـ/1983م.

15 - مدخل إلى موقف القرآن الكريم من العلم، - الدكتور عماد الدين خليل، دار التفائس، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة1416هـ/1996م.

16 - ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين ابن القيم، دار الشروق، القاهرة مصر، الطبع الأولى سنة 1423هـ/2002م.

17 - حوار مع السيد محمد حسين فضل الله، مجلة قضايا إسلامية عدد1999.

18 - التفسير العلمي للقرآن في الميزان للدكتور أحمد أبو حجر، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة1409هـ/1998م.

19 - الكون والإعجاز العلمي للقرآن - منصور محمد حسن النبي مكتبة الخانجي القاهرة مصر، الطبعة الأولى سنة 1408هـ/1987م.

ملف العدد

- 32 - إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة ج 4، ص. 34.
33 - المرجع نفسه ج 2 ص 69.
34 - يوسف بلمهدي، البعد الزماني والمكاني للفتوى، ص 140
35 - الشاطبي، المرجع السابق، ج 4، ص 121.
36 - القاسمي، محاسن التأويل ج 1 ص 327.
37 - عبد الرحمان حبنكة الميداني، قواعد التدبر المثل، ص 74.
38 - نقد الخطاب الديني، ص 15.

- 17 - لطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن ج 15/ص 439
18 - حوار مع السيد محمد حسين فضل الله، مجلة قضايا إسلامية عدد 4 ص 138
19 - نظر: التفسير العلمي للقرآن في الميزان للدكتور أحمد أبو حجر ص 19.
20 - انظر: إحياء علوم الدين (1/258)، واتجاهات التفسير لعبد المجيد المحتسب، ص 247.
21 - جامع البيان عن تأويل القرآن، الطبري ج 20، ص 439
22 - الكون والإعجاز العلمي للقرآن - منصور محمد حسن النبي، ص 8.
23 - مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد، ص 69.
24 - محمد صادق الرافعي، ص 206، 207
إعجاز القرآن والبلاغة النبوية.
25 - القاسمي، محاسن التأويل، ج 1 ص 337.
26 - عبد الجواد ياسين السلطة في الإسلام، ص 54.
27 - ابن كثير تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص 11.
28 - أبو الفرج ابن الجوزي، زاد المسير، ج 7 ص 262
29 - الشوكاني فتح القدير، ج 1، ص 104.
30 - انظر التفسير الحديث، مصدر سابق: ج 2، ص 184، 189.
31 - المرجع السابق، ص 117

